مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 01 السنة 2021 ص 468 - 486

تاريخ الإرسال: 2021/01/19 تاريخ القبول:2021/01/28

المسار الدّستوري والسياق الثوري في تونس: قراءة سوسيولوجية

The constitutional Process and the revolutionary context in Tunisia: a sociological reading

د. مراد مهنّي*[1]

[1]جامعة سوسة، (تونس)، Mourad.mhenni@flsh.u-sousse.tn

الملخص

يهدف هذا البحث الى تبيّن تأثير الحراك الثوري التونسي على تطوّر الوعي الدستوري وكذلك بتشخيص" الفئات الاجتماعية الجديدة" المهتمّة بالمسار الدستوري وتأثير هذا الاهتمام على توسيع دائرة المنتظمين سياسيا في تونس. يعتبر مسار وضع دستور جانفي 2014 بتونس مسارا ذي دلالة لاعتبارين على الأقلّ أوّلا لكونه أوّل مسار في سياق الحراك الثوري الذي عرفته المنطقة أمّا المستوى الثاني فيرتبط بذلك الجدل الكبير الذي أثاره والّذي تجاوز حدود المجلس الوطني التأسيسي ليمتدّ إلى مختلف فضاءات المجتمع المدني بل والى أوساط اجتماعية وثقافية بعيدة نسبيا عن الخوض في الشأن العام عموما والشأن الدستوري خصوصا.

في هذا السياق برز خطاب شعبوي تبنّته العديد من القوى السياسية والحزبية حيث وقع توظيف الجدل الدستوري للتعبئة الجماهيرية ضدّ الخصوم السياسيين. مثّلت الفصول المرتبطة بالعلاقة بين الدين والدولة وبقضية مساواة المرأة مع الرّجل الفصول الأساسية الّتي دار حولها الجدل داخل المجلس الوطني التأسيسي وخصوصا خارجه حيث برزت نقاشات عمومية طغى عليها في اغلب الأحيان الطابع الشعبوي والتحاليل التبسيطية الّتي ولئن ساهمت في تبسيط الثقافة الدستورية الّا أنّها عملت في مقابل ذلك على تسطيح الوعي السياسي.

الكلمات المفتاحية: المسار الدستوري، السياق الثوري, الوعي الدستوري، النّقاشات العمومية، الصّراع السياسي.

*المؤلف المرسل

Abstract

This study aims to clarify the influence of the revolutionary movement on the evolution of Constitutional consciousness, and also to diagnose the "new social groups" interested in the constitutional process. The process of establishing the January 2014 Constitution in Tunisia is significant for at least two reasons: on the one hand, it is the first constitution resulting from the revolutionary movement in the region. On the other hand, since it generated controversies, which transcended the limits of the National Constituent Assembly. Indeed, we have seen the commitment of large popular masses, until now, far removed from political participation in general and constitutional issues in particular.

In this context, we saw the emergence of a populist discourse, adopted by many political and partisan forces and where the constitutional debate was instrumentalized for political mobilization. Constitutional articles related to the relationship between religion and the state, as well as, the question of equality between women and men represented the circle of debate within the National Constituent Assembly and especially outside it. These public debates dominated by the populist character and the simplistic analyzes have certainly popularized the constitutional culture, but also to the deterioration of the political consciousness.

Key Words: constitutional Process, Revolutionary context, constitutional consciousness, Public debates, political conflicts.

تقديم

يعتبر المسار الدستوري الذي عرفته البلاد التونسية اثر الحراك الثوري 17ديسمبر-14 جانفي 2011 مسارا تأسيسيا لما سمّي" بدستور الجمهورية الثانية" باعتبار ذلك الزخم الذي افضى الى تغيرات جوهرية على مستوى النص الدستوري والديناميكية المجتمعية التي رافقت مسار وضعه .تتميّز التجربة الدستورية التونسية بأسبقيّتها حيث يعتبر دستور 1861 أوّل دستور مكتوب في كلّ العالم العربي والإسلامي ممّا ساهم في تأسيس ثقافة سياسية دستورية من أبرز تجلّياتها ظهور أحزاب سياسية تضمّنت في تسميتها مصطلح دستور ممّا يترجم أهمية هذا البعد الدّستوري . تواصلت هذه التجربة

في دولة ما بعد الاستقلال حيث وقع وضع دستور 1959 في سياق تأسيس الدولة الوطنية وفي إطار صراعات سياسية معلنة حينا وخفيّة أحيانا تقاطعت خلالها مصالح قوى سياسية واجتماعية حسمتها في آخر المطاف شعارات الوحدة الوطنية وتحدّيات الاستقلال. غير أنّ ذلك لا يجب أن يحجب عنّا حقيقة انّ هذا المسار لم يكن مستوفيا للشروط الجوهرية لتأسيس دولة القانون ومبدأ علوية الدّستور باعتبار عدم استكمال مقوّمات الثقافة الديمقراطية وعدم احترام الحرّيات العامّة والفردية.

مثّل الحراك الثوري التونسي 17 ديسمبر–14 جانفي 2011 فرصة تاريخية لتأسيس مسار ديمقراطي حقيقي يرتكز على قاعدة دستورية وضعتها ارادة شعبية حرّة ومستقلّة ومهما كان تقييمنا لهذا المسار نجاحا أو فشلا فانّ قراءة موضوعية لتأثير "الزخم الثوري" على النصّ الدستوري ومداولاته سيساهم في تسليط الأضواء على حدود هذه التجربة ومدى ارتباطها بالقيم الديمقراطية التي رُفعت ابّان اندلاع الحراك الثوري.

1 حركة الإصلاح والتجربة الدستورية الأولى

1-1 الحركة الإصلاحية في تونس

تعود جذور الحركة الإصلاحية في العالم العربي عموما الى حملة نابليون بونابرت على مصر والشام فيما بين 1798 و1801 حيث بينت هذه الحملة العسكرية الهوّة الكبيرة بين حضارة الشرق والغرب وطرحت السؤال المركزي لروّاد حركة الإصلاح وهو لماذا تقدّم الغرب وتأخّر المسلمون؟ ومازال يمثّل هذا التساؤل قاعدة للعديد من السّجالات النظرية والإيديولوجية التي لم تحسم إلى حدّ الآن.

كان لنجاح التجربة الإصلاحية لمحمّد علي باشا في مصر الأثر الكبير على البلاد التونسية في عهد أحمد باي (1837–1855) حيث عمل هذا الباي على تحقيق إصلاحات حداثوية غير أنّها تركّزت في البداية على الجانب العسكري شأنها شأن التجربة المصرية ويعود ذلك في تقديري إلى سببين رئيسيين وهما رغبة أحمد باي في تكوين جيش عصري قادر على مواجهة الأطماع الأجنبية ولا سيما الأطماع الاروبية التوسعية ومن ناحية ثانية عدم الاستعداد لتحقيق إصلاحات سياسية من شأنها تقييد سلطته المطلقة. تجسّمت هذه الإصلاحات العسكرية في تأسيس أوّل مدرسة حربية

عصرية في تونس وهي المدرسة الحربية ببارد و وذلك سنة 1840 التي مثّلت ثورة تعليمية حقيقية حيث أدرجت في برنامجها بالإضافة إلى العلوم الدينية واللغة العربية بعض العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمساحة ولغات أجنبية وخاصة الفرنسية[1] وقد كان إدراج هذه "العلوم العقلية" ضرورة حتمية لتكوين الضبّاط العسكريين العصريين المعتمدين على التكنولوجيات الحديثة المتوفرة في عصرهم وقد أشار أحمد بن أبي الضياف إلى هذا المعنى بقوله"يخرج التلميذ عالما بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية متضلّعا باللّغة الفرنساوية وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية[2]" وقد مكّنت هذه المؤسسة التعليمية العصرية من مواكبة التطوّرات الفكرية والعلمية للمجتمعات الغربية ولا سيما الحضارة الفرنسية المتأثّرة بعصر الأنوار وتأكيدا لذلك فقد تخرّج من هذه المدرسة اثنان من أبرز أعضاد المصلح الكبير خير الدين باشا وهما الجنرال رستم والجنرال حسين أوّل رئيس للمجلس البلدي بالعاصمة. اثر وفاة أحمد باي في سنة 1855 تواصلت حركة الإصلاح بأنساق متفاوتة في عهدي محمّد باي (1855-1859) ومحمّد الصادق باي(1859-1882) وتجدر الإشارة إلى انّ تواصل حركة الإصلاح في هذه المرحلة كان بتأثير نوعين من الضغوطات وهما ضغوطات داخلية المنشأ قادها بعض رجال الإصلاح الوطنيين وأخرى خارجية المنشأ سلّطتها القوى الأوروبية بغايات التغلغل الاستعماري ولعلّ اهمّ الإصلاحات الّتي عرفتها تلك المرحلة هي الإصلاحات السياسية.

1-2 الإصلاح السياسي وإصدار دستور1861

أصدر محمد الصادق باي هذا الدستور يوم 26 أفريل 1861 بعد إعداده من قبل مجموعة من المصلحين مثل خير الدين باشا وأحمد ابن أبي الضياف ويعتبر هذا الدستور أوّل دستور مكتوب في كلّ العالم العربي والإسلامي وهو يتكوّن من 144 مادّة موزّعة على 13 بابا ويعتبر بعض المختصّين في القانون الدستوري انّه بالرّغم من عدم تنصيص هذا الدستور على مبدأ تفريق السّلط إلاّ أنّه وضع حدّا لوضعيّة تجسيم الحكم في شخص الباي[3] وهو ما يمثّل اللّبنة الأولى للقطع مع منظومة الحكم المطلق في التاريخ السياسي التونسي المعاصر وعموما فقد أقرّ هذا الدستور تفريقا

هيكليّا للسّلط لم يصحبه تفريق وظيفي لها. يمثّل الهيكل التنفيذي مؤسستين أساسيتين وهما مؤسسة الباي ومؤسسة الوزير الأكبر وقد سعى واضعو هذا الدستور إلى إخراجه في شكل حديث حيث عملوا على تغيير تسمية الايالة بتسمية المملكة وكذلك تسمية الملك عوضا عن الباي وتنصّ المادّة التاسعة من هذا الدستور على أنّ الملك لا يمارس خطّته إلاّ بعد أن " يحلف باللّه وعهده وميثاقه ان لا يخالف شيئا من قواعد عهد الأمان ولا شيئا من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة" ولا يقوم أمره الّا بعد تقبّل البيعة من الخاصّة أي أهل الحلّ والعقد مع الإشارة إلى أنّ البيعة تعتبر منحلّة عند مخالفة الملك للدّستور عمدا علما أنّ حلّ البيعة يعتبر خلعا.ومن أبرز الصلاحيات التي أسندها هذا الدستور إلى الباي بالإضافة إلى ولايته على العائلة المالكة حقّ ختم القوانين وتنفيذها ورئاسة القوّات العسكرية وإعلان الحرب والتفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية وحقّ ممارسة العفو كما منح حقّ تسمية الوزراء وعزلهم[4]. أمّا بالنسبة للوزير الأكبر فقد تعرّض دستور 1861 بشكل مختصر الى وضعيته القانونية للوزير غير أنّ ذلك لم يحل دون تمتّعه بمكانة مرموقة حيث كان يشرف على هيكل سياسي واداري هامّ يسمّى الوزارة الكبرى التي تشمل وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المالية بالإضافة إلى حقّ النظر على وزارتين أخرتين وهما وزارة البحرية ووزارة الحرب.

أمّا السلطة التشريعية فيمثّلها المجلس الأكبر الذي يعتبر برلمان عصر الإصلاح , تنصّ المادّة 44 من الدستور على تركيبة المجلس الاكبر " المجلس الأكبر مركّب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم يكون من الوزراء ومن الموظّفين في خدمة الدولة سواء كانوا في الخدمة العسكرية أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممّن يشهد لهم بالكمال والوجاهة" لم يكن المبدأ المعتمد لاختيار أعضاء المجلس الأكبر هو الانتخاب بل اعتمدت طريقة التعيين من جهة وطريقة الاختيار الذاتي من جهة أخرى والتي تقضي بان يختار أعضاء المجلس زملاءهم الجدد وبناء على ذلك فانّ ثلث الأعضاء يتمّ تعيينهم من بين أعيان ومتوظّفي الدولة بقرار يتّخذه الباي امّا بقية الأعضاء فيتمّ اختيارهم ذاتيا وفق طريقة معقّدة نسبيا وعموما فقد عمل نظام انتداب أعضاء المجلس الأكبر على مزيد تدعيم نفوذ المماليك اذ انّ كلّ مقاعد المجلس آلت

اليهم ولحلفائهم من أعيان المدن وقد كتب المؤرّخ" جان قانياج" في هذا الشأن ما يلي "لقد وقع اختيار أعضاء المجلس الأكبر سواء كانوا أعيانا أو موظّفين من بين زبانية الوزير الاوّل ... من الوزارات إلى المجلس الأكبر كنت تجد دائما نفس الفريق، فريق المماليك مستحوذا على كلّ الوظائف جامعا دون حياء أسمى الرتب"[5] وقد اقرّ الدستور لأعضاء المجلس بعض الضمانات المعترف بها عادة لأعضاء المجالس البرلمانية مثل الحصانة ضدّ المسؤولية (المادّة 50) ولكنّ الدستور لم يوفّر لهم منحة برلمانية واعتبر انّ خدمتهم لا مرتّب لها (المادّة59) ولم تثر تلك المسألة إشكاليات كبرى نتيجة انتماء الأعضاء إلى فئة الوجهاء والأعيان. أقرّ دستور 1861 صلاحيات واسعة للمجلس الأكبر فهو يمارس سلطة تشريعية " على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر فيه المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فان أمضاه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين"(المادّة 63) وهو يساهم إلى جانب ذلك في ضبط السياسة المالية والجبائية للدّولة كما أنّه يقوم مقام مجلس دستوري إذ انّه مكلّف بحماية الدستور وعهد الأمان و"حقوق جميع السكان والمانع من وقوع ما يخالف أو يضعف أصول القوانين وكلّ ما يقتضي عدم مساواة الناس لدى الحكم" (المادة60). وتتأكّد ضخامة سلطة المجلس الأكبر في ممارسته رقابة على السلطة التنفيذية بما فيها الملك نفسه حيث تنصّ المادة11" الملك مسؤول في تصرّفاته للمجلس الأكبر ان خالف القانون غير انّ الدستور لم يعرّف المخالفة للقانون واكتفى في هذا الشأن ببعض الإشارات غير المباشرة كتلك المتعلّقة بحلّ البيعة (المادّة 9) ويتمتّع المجلس الأكبر في تقييمه للطابع الإرادي للمخالفة بسلطة تقديرية بحيث انّ إثارة مسؤولية الباي أمام المجلس تشكّل وسيلة ضغط هامّة من شأنها أن تحقق تبعية الباي للمجلس. وفي نفس الإطار يمارس المجلس الاكبر رقابة على الوزراء حيث نصّت المادة20 " الوزراء يتصرّفون عن إذن الملك وهم المسؤولون له والمسؤولون من المجلس الاكبر". ومن ناحية ثانية يمارس نفس المجلس رقابة على القضاء حيث احدث الدستور في المجلس الاكبر لجنة مؤلّفة من اثني عشر عضوا مكلّفة بالتثبت من السلامة القانونية للقرارات الصادرة مجلس التحقيق وهو بمثابة محكمة استئناف (المادة 61).

2.الدّولة الوطنية ودستور الاستقلال

2-1 الابوية البورقيبية وتأسيس الدولة الوطنية

كان المشروع البورقيبي يهدف إلى بناء أبوية مستحدثة قادرة على تأسيس دولة "وطنية" تدين بالولاء إلى بورقيبة بوصفه "رئيسا – أبا" وتستند إلى مرجعية حداثوية على مستوى المشروع وتمارس استبدادا سياسيا في الحكم , هذا النّمط في الحكم الناتج عن تزاوج تعسفي بين مرجعية تقليدية ومظهر حديث سماه شرابي بالأبوية المستحدثة[6] ولم يكن من الممكن لبورقيبة أن يحقّق هذا البناء الزعامي إلاّ من خلال القضاء على حاجزين أساسين وهما "مؤسسة الباي" من جهة والمؤسسة القبلية من جهة اخرى التي كانت تمثّل مرجعية اجتماعية معطّلة لتطوّر المجتمع نحو الحداثة حسب الرؤية البورقيبية[7].

وقع إلغاء النظام الملكي في تونس بفعل صدور قرار 25 جويلية 1957 غير أن هذا القرار لم يكن ليصدر لولا إرادة الزعيم باعتبار أن إلغاء الملكية لم يكن هدفا سياسيّا للحزب الحر الدستوري "الجديد" على الأقل من خلال منطوق مؤتمراته. غير أن استكانة أغلب البايات وخضوعهم لإرادة المستعمر باستثناء المنصف باي (حكم الإيالة التونسية فيما بين1942–1943) خصوصا جعل شرائح عريضة من الشعب التونسي لاسيما الفئات المستنيرة التي تلقت تعليما عصريّا في المدرسة الصّادقية تفقد تدرجيا ولاءها لدولة الباي وبالتالي ولاءها لمرجعيته الأبويّة ولم يقتصر دور هذه الفئات الاجتماعية المنتمية في أغلبها إلى الطبقة الوسطى على فكّ ارتباطها بالمرجعية الأبوية "البايويّة" بل عملت على تأسيس شرعية جديدة للحكم.

كما كان لزاما على الزّعيم بورقيبة القضاء على الولاءات القبلية المعروفة في تونس باسم العروشية", إنّ خطر القبيلة بالنسبة لبورقيبة لا يتمثل في تعطيلها لمسار الحداثة فحسب بل كذلك في منافستها لسلطة الدّولة إذ كثيرا ما مثلت القبيلة خطرا حقيقيّا عل السّلطة المركزية في الفضاء المغاربي خلال العصر الحديث لاسيما بالنسبة لقبائل السّيبة ولئن اعتبرت القبيلة في تونس محدودة التأثير مقارنة بقوّة قبائل السّيبة في المغرب والجزائر التي استطاعت أن تحمي نفسها من تدخّل الرّأسمالية العقارية[8] . إلاّ

أن مظاهر التضامن القرابي بقيت راسخة في اللاوعي الجمعي خاصة في مناطق الجنوب التونسي لم يكن هذا اللاوعي السّياسي القبلي غائبا عن وعي بورقيبة إذ أنّ اتّصاله المباشر بمختلف الفضاءات القبلية مكنه من استيعاب أسس الولائية العروشية المتمثلة أساسا في وجود ملكية عقارية تستغل بشكل جماعي تضامنيّ ولذلك فقد سارع بورقيبة منذ فجر الاستقلال إلى تصفية هذه الملكية العقارية العروشية من خلال إصدار "قانون 28 سبتمبر 1957" الّذي قضى بتحويل أراضي العروش من أراضي جماعية إلى أراضي فرديّة.

2-2 دستور الاستقلال

إثر استقلال البلاد التونسية في 20 مارس 1956 شرعت النخب السياسية في رسم ملامح مسار تأسيسي هدفه إصدار دستور للجمهورية التونسية، كانت المرحلة الأولى في هذا المسار هو تنظيم انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بعد خمسة أيام فقط من إعلان الاستقلال وقد أفضت هذه الانتخابات الى فوز قائمة "الجبهة الوطنية" وهو تحالف انتخابي بقيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي ومن أبرز مكوّناته الاتحاد العام التونسي للشغل والعديد من المنظمات الوطنية الأخرى. كان لفوز هذه القائمة بالأغلبية المطلقة حوالي 98 %من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي الأثر الواضح على حسم الأمر لفائدة الحزب الحر الدستوري التونسي والمنظمات المتحالفة معه. صدر هذا الدستور في غرّة جوان 1959 وتكوّن من ديباجة و78 فصلا وقع تبويبهم في تسعة أبواب، يقرّ هذا الدستور في فصله الأوّل الهويّة العربية الإسلامية والنظام الجمهوري كما يضمن مبدأ فصل السلط والحريات العامّة والخاصّة، غير انّ الممارسة السياسية بيّنت محدودية احترام هذه الفصول ابان حكم الزّعيم الحبيب بورقيبة وخاصّة ابّان حكم زين العابدين بن علي.

3 الحراك الثوري التونسي ودستور "الجمهورية الثانية"

3-1 الحراك الثوري التونسي: الفعاليات إلى حدود انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي

يمكن تحقيب التحرّكات الثورية التي سبقت انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 الى مرحلتين المرحلة الأولى ترتبط بمجمل الفعاليات التي اندلعت من 17 ديسمبر 2010 وهو تاريخ حرق "البوعزيزي" لنفسه الى 14 جانفي 2011 تاريخ هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي أمّا المرحلة الثانية فهي كلّ تلك المرحلة الانتقالية الّتي سبقت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011. تميّزت المرحلة الأولى بتلك التحرّكات التي انطلقت في ذات اليوم الّذي حرق فيه محمّد البوعزيزي نفسه من مدينة سيدي بوزيد الّا أنّ الحراك الثوري سرعان ما انتشر أوّلا في المناطق القريبة ثمّ عمّ تقريبا كلّ جهات الجمهورية التونسية حيث عرفت مدن المكناسي وسيدي علي بن عون وخاصّة منزل بوزيان العديد من المظاهرات الّتي قمعت بشدّة وسقط على إثرها أوّل شهيد ميداني للثورة التونسية وهو محمّد بن بشير العماري في يوم 24 ديسمبر 2010 في مدينة منزل بوزيّان. ومنذ ذلك التاريخ تسارعت الأحداث وشملت مدن الرّقاب وتالة والقصرين الّتي دفعت أعلى حصيلة من الشهداء حوالي 60 شهيدا. وقد كان للإعلام البديل وخاصّة شبكة الفايسبوك دورا أساسيا في انتشار الوعي الثوري وانتشار المقاومة الشعبية وخاصّة من خلال عرض صور القمع واعتداءات الأمن الوحشية على المحتجّين والدعوة الى التّظاهر وتحديد الإطار المكاني والزّماني، هذا بالإضافة الى نشر صور وبيانات تفضح الفساد المالي والأخلاقي لآل الطرابلسي وبن علي[9]. وقد كان لذلك الأثر الكبير على انتشار الحراك الثوري خارج المناطق الغربية التي احتضنت الثوّار منذ البداية فماهي أبرز مظاهر ذلك؟

انبثقت التجارب الأولى لتشكيل "لجان ثوريّة" أطلق عليها "اللّجان المحلّية لحماية الثّورة" من خلال مبادرات مجموعات من النقابيين او النشطاء السياسيين واستهلّ هؤلاء النشطاء فعالياتهم الثورية باقتحام مراكز شعب حزب التجمّع المنحلّ التي أصبحت في

العديد من المناطق المدروسة مقرّات لهذه اللّجان والعمل على طرد المعتمدين المتورّطين مع النظام السابق, وتجميد نشاط العمد الّذين يمثّلون حسب نظر النّشطاء أهمّ جيوب الردّة باعتبارهم عيون السلطة على المستوى المحلّي , ومن جهة أخرى ساهم هؤلاء النّشطاء في ترشيح قائمات النّيابات الخصوصية للمجالس البلديّة كسب وهو أهمّ مكسب في تقديرنا بفعل السّلطة الفعليّة الّتي تمتّع بها رؤساء هذه المجالس على المستوى المحلّي.غير أنّ هذه الفعاليّات الثوريّة لم تمنع ظهور تجاذبات محورها مسألة تمثيليّة الشرعية الثّوريّة , طرحت هذه المسألة بشكل حادّ في اللّجان التي عرفت الحراك الثوري منذ بدايته (ولايات سيدي بوزيد والقصرين) ويعود ذلك في تقديري إلى أهمية رهان تمثيل قيم الثورة وهو رهان محوريّ يمثّل رأسمالا رمزيا لمن يتملّكه ولا يمكن ان يتحقّق هذا التملّك حسب بورديو الّا بالاعتراف الذي يفعّل وحده هذا الرأسمال[10] أمّا في المناطق التي لم تشارك منذ البداية في الحراك الثوري فلم تطرح مسألة الشرعيّة الثوريّة بنفس الحدّة .

عموما تمكنّا من خلال تحليل مضمون النقاشات التي واكبت طرح مسألة الشرعية أربعة أسس برّر من خلالها النشطاء شرعيتهم الثورية وهي تبدو متغيّرا تابعا للإرث النضالي للمنطقة على مستوى الجهات التي شاركت في اندلاع الحراك الثوري تتركّز الشرعية الثورية حول حجم التضحيات والمخاطر التي واجهها النشطاء وعائلاتهم حيث حظيت عائلات الشهداء من جهة وجرحى الثورة من جهة أخرى برصيد معتبر من الرأسمال النضالي ويبلغ هذا الرصيد حدوده القصوى عندما يكون لهذا المناضل تاريخ معارض "للنّظام السّابق" .أمّا بالنسبة للجهات التي واكبت الحراك الثوري بصفة متأخّرة نسبيا فانّ الشرعية الثورية تستمدّ أساسا من الماضي النّضالي على المستويات الحزبية والنقابية والحقوقية حيث لاحظنا أنّ المبادرات الأولى للفعاليات الثورية كانت من قبل نشطاء سابقين في المجتمع المدني سواء كانوا نقابيين أو حقوقيين أو منتمين إلى أحزاب معارضة وبهذا المعنى يبدو أنّ "الرّأسمال النّضالي" يتغيّر وفقا لطبيعة الحقل السّياسي الخصوصي وأهمّية المواقع فيه[11].شملت التحرّكات أغلب جهات الجمهورية شمالا وجنوبا شرقا وغربا وقد لعبت الأحياء الشعبية في تونس العاصمة

وخاصّة حيّ التضامن دورا حاسما في زعزعة أركان النّظام حيث وصلت التحرّكات الشعبية لاوّل مرّة إلى تونس العاصمة بما يمثّله ذلك من تهديد فعلي داهم لنظام الحكم السّائد آنذاك. كما كان لجهة صفاقس دورا هامّا في التمهيد لنجاح الثورة حيث مثّل نجاح الاضراب العامّ الّذي دعا إليه الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل أحسن تقديم لتتويج 14 جانفي. أمّا فيما يتعلّق بالفعاليّات الثورية الّتي عقبت هروب "زين العابدين بن علي" فتمثّلت أساسا في اعتصامات القصبة انطلقت هذه التحرّكات بعد ستّة أيّام فقط من خلع الرّئيس السّابق وذلك نتيجة الاحتقان الشّعبي الكبير النّاجم عن استمرار رئيس الحكومة محمّد الغنّوشي في عهد بن علي في قيادة البلاد. عرفت البلاد التونسية طيلة الفترة الممتدة ما بين 14 جانفي و27 فيفري 2011 حكومتين مؤقتتين لم ير فيهما الثوار غير استمرار مقنّع لنظام بن علي ورموزه والقوى السياسية التي التحقت به. لم يتجاوز عمر الحكومة الأولى العشرة أيّام وهو ما يعني عدم شرعيتها ورفض الرأي العم لها فضلا عن عدم الاستقرار السياسي الذي ميّز الفترة ما بعد فرار بن علي. وتشير بعض المعلومات إلى أنّ التركيبة الحكومية هي التشكيلة نفسها التي هيأها الرئيس بن علي يوم 13 جانفي لتكون ورقته الأخيرة في مواجهة الثورة التي بلغت عاصمة تونس بعد أن عمّت كل الجهات[12].

•الاعتصام الأوّل بالقصبة 20 ــ 27 جانفي 2011

تشكّل هذا التجمّع الشّعبي الاوّل بعد الإطاحة بالرّئيس السّابق بصفة تلقائية عبر دعوات عبر الفايسبوك وشمل أساسا المناطق الّتي عرفت الحراك الثوري منذ بداياته مثل منزل بوزيان، الرقاب.. كما شمل العديد من الجهات الأخرى مثل الحوض المنجمي ونشطاء من مختلف المناطق، كانت تحركهم مواجع الشهداء ومشاعر الغبن وآمال تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة خوفا على ثورتهم التي لم تحقق أهدافها وحكومة الثورة التي لم ترى النور. أمّا الحكومة القائمة فهي لا حكومة وحدة وطنية ولا حكومة توافق بل هي حكومة التجمعيين وقع تطعيمها ببعض وجوه المعارضة الرسمية وما اصطلح على تسميته بالشخصيات المستقلة. جاؤوا تباعا من تونس الواقعية لا تونس الواجهة ليقولوا بصوت واحد نحن لا نطلب المستحيل نريد

فقط رحيل وجوه النظام البائد. فهمت النخبة السياسية من خلال تدفق هذا السيل البشري القادم من الأعماق ان هناك سفوحا أخرى لجغرافية البلاد التونسية ولديمغرافيته[13].

•اعتصام القصبة الثّاني 27 فيفري – 4 مارس 2011.

كان اعتصام القصبة الثاني تعبيرا عن إصرار النّشطاء الثوريين على تحقيق المطالب الّتي بدأت ملامحها تتشكّل منذ اعتصام القصبة الاوّل وقد توضّحت الرّؤية برفع شعارات توافقية ومن أبرزها استقالة حكومة الغنّوشي، تشكيل مجلس تأسيسي, تعليق العمل بالدّستور. وقد تميز هذا الاعتصام بمساندة شعبية واضحة وتوافق مختلف القوى السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى التّغطية الإعلامية المكثّفة ولم تنجح محاولات أنصار بقاء حكومة الغنّوشي في إجهاض المدّ الثوري. انتهى هذا الاعتصام عند استقالة محمّد الغنّوشي وتعيين الباجي قائد السّبسي وزيرا أوّلا وقد استجاب الوزير الاوّل الجديد الى بعض المطالب الّتي نادى بها النّشطاء الثوريون ومن أهمّها, حلّ مجلسي النوّاب ومجلس المستشارين وإقرار إحداث مجلس وطني تأسيسي.

3-2 المسار التأسيسي لدستور الجمهورية الثانية

في حقيقة الأمر تعود نقطة الانطلاق لهذا المسار التأسيسي إلى اعتصام القصبة الثاني حيث تمتّ المناداة لأوّل مرّة بصفة صريحة بإحداث مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد وقد كانت الأطراف السياسية التي نادت بهذا المطلب مختلفة من حيث توجّهاتها الإيديولوجية والسياسية حيث شملت أحزابا من أقصى اليمين المحافظ مثل حركة النهضة كما ضمّت أحزابا من أقصى اليسار مثل حزب العمّال. لم تكن هناك معارضات كبيرة على هذه الدعوة التي وقعت في سياق ثوري وفي إطار البحث عن بديل جذري لنظام الاستبداد الذي كان يقوده "بن علي" لذلك وقع اعتماد هذا "المطلب الثوري" غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو انّ هذا المسار لم يكن "مسارا تقنيا" بمعنى مسارا قانونيا صرفا يقتصر على انتخاب هيئة تأسيسية مهمّتها إصدار دستور.

- **الزّخم الثوري وتطوّر الوعي الدّستوري**

تتميّز الثقافة الدستورية عموما بكونها نخبوية غير انّ السياقات الثورية يمكن ان تجعلها متاحة لفئات اجتماعية غير متخصّصة بالضرورة وذلك نتيجة ذلك الزخم الإعلامي" والاستعداد النضالي" الذي يطبع المناخات الثورية

كان اعتصام القصبة وما صاحبه من "فعاليات نضالية" احتفالية شعر , موسيقى , نقاشات, فرصة للأشخاص المتحمّسين للعمل الثوري من اكتشاف مشاريع سياسية بديلة وأطروحات راديكالية لم يكن "نظام بن علي " ليسمح بطرحها أو مناقشتها وكان من بين هذه المشاريع الراديكالية الدعوة لانتخاب هيئة تأسيسية مهمتها إصدار دستور جديد .فرضت هذه الدعوة تقريب الثقافة الدستورية إلى ذهن المواطن العادي بمعنى جعل المفاهيم الدستورية مستساغة ومفهومة بالنسبة له بحيث يستطيع ان يناقشها ويتبين أبعادها السياسية غير أنّ هذا التطوّر لم يقتصر على المستوى الدستوري بل شمل المستوى السياسي بكلّيته بما يعنيه من استقطابات سياسية ظلّت كامنة في المرحلة التي سبقت اعتصام القصبة 2 .

منذ تلك الفترة ارتبطت المطالب الدستورية باستقطابات سياسية تمحورت حول شقّ علماني وأطراف متعاطفة في مقابل شق إسلامي وأطراف متعاطفة ولعلّ أبرز المظاهر المؤكّدة لهذا الاستقطاب هو ذلك الانقسام الحاصل في صلب لجان حماية الثورة وهي لجان تكوّنت بصفقة تلقائية من قوى سياسية واجتماعية عملت على حماية المسار الثوري من "الثورة المضادّة" حيث انفصل الثوريّون من ذوي التوجّهات الاسلامية عن غيرهم من الثوريين من ذوي التوجهات العلمانية[14].

كان تطوّر الوعي الدستوري في إطار صراع ايديولوجي حادّ وهو ما أثّر على المسار السياسي الّذي اتّجه نحو الخطاب السّجالي والتبريري أكثر من توجّهه نحو الاتجاه الحقوقي والديمقراطي حيث برزت على السطح أطروحات راديكالية ترتبط باعادة النّظر في كلّ "المكتسبات الحداثية" للشعب التونسي طرحتها أحزاب اسلامية سلفية ومن أبرزها "حزب التحرير" والذي اعتبر أنّ النظام السياسي الجديد يجب أن يرتكز على أساس الخلافة وعلى مرتكز تطبيق الشريعة. كان لهذه الأطروحات الأثر المباشر في

تحويل وجهة المسار الانتقالي في تونس وفي خلق "مخيال سياسي طوباوي" مثّل عائقا موضوعيا لمسار تأسيسي ديمقراطي وفي هذا السياق بالتحديد فقد وقع الاعلان من قبل هذا الحزب بالذات ان الدستور الّذي تحتاجه الأمّة لا يجب ان يكون دستورا وضعيا بل دستورا ربّانيا متوافقا مع مقتضيات الشريعة الاسلامية .لم يكن لهذه الدعوات الإسلامية الراديكالية تأثيرا الّا على فئات محدودة من الشعب التونسي ولكنها شكّلت تشويشا على المسار في حدّ ذاته حيث تكثّفت الدعوات الى رفض اي نصّ دستوري وضعي وتجنّدت العديد من التيارات السلفية لهذه المقاطعة .

- **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: الرهانات والنتائج**

كان إقرار انتخاب هيئة تأسيسية مهمّتها إصدار دستور للجمهورية الثانية مكسبا أساسيا لكلّ المناضلين الذين ناضلوا من أجل تأسيس نظام ديمقراطي وقد كان من المفروض ان يكون تاريخ هذه الانتخابات يوم عيد الجمهورية في 25 جويلية 2011 بما يمثّله هذا التاريخ من رمزية وطنية غير أنّ ظهور العديد من العراقيل التقنية بالإضافة إلى المشاحنات السياسية عطّلت اجراء الانتخابات في هذا الموعد ووقع تأجيلها الى تاريخ 23 أكتوبر 2011. مثّلت هذه المحطّة الانتخابية منعرجا حقيقيا في التاريخ السياسي التونسي بوصفها حسب ــتأكيد العديد من الملاحظين الوطنيّين والدّوليّين أوّل انتخابات نزيهة وشفّافة في دولة الاستقلال كما مثّلت اختبارا حقيقيا لمدى التزام مختلف الأطراف السياسية لحكم صندوق الاقتراع ولمبادئ دولة القانون. بلغ العدد الإجمالي للقوائم المترشّحة لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي 1519 قائمة تتوزّع كالآتي: 830 قائمة حزبية, 655 قائمة مستقلة, 34 قائمة ائتلافية. أمّا عدد المترشّحين لعضوية المجلس فكان 11686 مترشّحا تنافسوا على 217 مقعدا أي انّ معدّل المتنافسين على كلّ مقعد هو خمسين مترشحا ويعكس هذا العدد الكبير رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود من الحرمان والتغييب.

أسفرت نتائج انتخاب المجلس الوطني التّأسيسي على حصول حزب حركة النّهضة على قرابة 41% من مقاعد المجلس الوطني التّأسيسي وهي أعلى نسبة يليه حزب المؤتمر من اجل الجمهورية بنسبة 13 %, ثمّ قائمة العريضة الشعبية بنسبة 12%

فحزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات بنسبة 9%. ولئن بقيت قائمة العريضة الشعبية معزولة بالرّغم من حصولها على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد فانّ بقية الأحزاب شكّل ائتلافا ثلاثيا عرف "بالترويكا".

مثّلت هذه الحكومة أوّل تحالف بين قوى "اسلاميّة" وأخرى "علمانيّة": بين حزب النّهضة ذي المرجعيّة الاسلاميّة وحزبي "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" و "التكتّل الدّيمقراطي من أجل العمل والحرّيات" العلمانيّين، كان تحالفا حكوميّا فحسب لم يرتق الى مستوى "الكتلة التّاريخيّة" وبناء مشروع سياسي مُجمّع[15]. وكان ذلك واضحا على مستوى مداولات صياغة النصّ الدستوري حيث برزت العديد من الاختلافات بين هذه الأحزاب بالرّغم من التحالف الحكومي التي يوحّدها.

- **المداولات الدستورية والنّقاشات العمومية**

كانت التحدّيات التي واجهها أعضاء المجلس الوطني التأسيسي كبيرة وتتجاوز مجرّد إصدار نصّ دستوري حيث كان ذلك المجلس هو المجلس الوحيد الذي يتمتّع بصفة الشرعية في مرحلة انتقالية تفرض العديد من الاستحقاقات العاجلة مثل التشريعات وتشكيل الحكومة وبناء المؤسسات السياسية لذلك فقد تعطّلت أعماله كثيرا ولم يقع إصدار دستورية الجمهورية الثانية الّا في بداية سنة 2014 بعد ان كان من المفروض انجازه بعد سنة واحدة من انتخاب أعضائه.

بالإضافة إلى هذه الكثافة في المهمّات برزت العديد من التّعطيلات السياسية التي أعاقت عمل المجلس والنّاجمة عن خلافات حزبية وتناحرات إيديولوجية بلغت أوجها اثر اغتيال "الشهيد محمّد البراهمي" حيث عرفت الساحة السياسية في تونس أكبر موجة احتجاجات منذ الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وعلّق نحو سبعين نائبا عضويتهم في المجلس التأسيسي، ونظموا اعتصاما مفتوحا استمر عدة أسابيع خارج المجلس سمي حينها "اعتصام الرحيل"، كان شعاره الأبرز رحيل الحكومة التي يرأسها "علي العريّض" عن حركة النهضة وبذلك فقد تجاوزت الخلافات سقف المجلس الوطني التأسيسي لتصبح شأنا وطنيا شارك فيه السياسيون والمثقفون والمواطنون العاديون الّذين تأثّروا بهذا التوتّر واصطفّوا إلى جانب المعتصمين في

"اعتصام الرّحيل" أو في الجانب المقابل بمعنى المناهضين لهذا الاعتصام والّذين يعتبرونه انقلابا على الشرعية. بلغت الأزمة أشدها حتى داخل أحزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم (حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي لأجل العمل والحريات)، وكان ذلك إثر قرار رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر في 6 أوت 2013 تعليق أعمال المجلس إلى أجل غير مسمى، في انتظار حل الأزمة السياسية التي أجّجها اغتيال محمد براهمي (هو عضو المجلس الوطني التأسيسي وقع اغتياله يوم 25 جويلية 2013.) . مثّل الجدل في اطار المجلس الوطني التأسيسي والنقاشات في الفضاءات العمومية، على غرار ما حصل في "اعتصام الرّحيل", ظاهرة مصاحبة للمسار التأسيسي إذ برزت العديد من السّجالات التي ابتدأت تحت سقف المجلس وامتدّت إلى خارجه ومن أبرز المظاهر الدّالة على ذلك تلك السّجالات المرتبطة بموضوع الدّين و الدّولة وبمسألة المساواة بين المرأة والرّجل.

مثّلت هذه المواضيع محورا جدليّا بامتياز حيث كان أوّل اختبار حقيقي لموازين القوى السياسية بعد الانتخابات إذ أنّ تحقيق "حزب النّهضة" للأغلبية النسبية لا يعني بالضرورة تمكنها من تحقيق تحالف سياسي يجعلها قادرة على تمرير الفصول التي تريد تمريرها. كان ذلك واضحا على مستويين على الأقلّ: المستوى الأوّل يتعلّق بتغيير مسودّات الدستور نتيجة ضغوطات من داخل المجلس ومن خارجه أمّا المستوى الثاني فيرتبط بتمكّن الأحزاب العلمانية التي لم تتحصّل على الأغلبية في الانتخابات من فرض العديد من الفصول ذات المنحى العلماني. قدّمت النّسخة الأولى للدّستور إلى الجلسة العامّة في أوت 2012 وجوبهت بموجة رفض شديدة حيث لم تقرّ كونية حقوق الإنسان وأعلنت عن نيّة التراجع عن التزامات تونس الدّولية كما رفضت مسودّتان أخرتان من الدّستور نتيجة احتراز الشقّ العلماني على بعض "الانحرافات " المهدّدة للدّولة العلمانية بالإضافة إلى احترازات أخرى. دفعت جلسات الحوار والاستماع للخبراء بالإضافة إلى ضغط النّخب والمجتمع المدني الى التنصيص صراحة في الفصل الثاني من الدّستور في صيغته النّهائية (صدر هذا الدستور بتاريخ 27 جانفي

2014) على مبدأ مدنية الدّولة "تونس دولة مدنيّة، تقوم على المواطنة, وارادة الشعب, وعلويّة القانون. لا يجوز تعديل هذا الفصل". وتجدر الملاحظة انّ التنصيص على عدم إجازة تعديل هذا الفصل هو إشارة واضحة إلى إرادة المؤسّس في ضمان استحالة تغيير الصبغة المدنية للدّولة التّونسية مهما كانت تركيبة المجلس التشريعي.

لئن كان الحسم المرتبط بمدنيّة الدّولة واضحا فانّ الحسم في مسألة الفصل بين الإسلام والدّولة لم يكن بدرجة الوضوح حيث نصّ الفصل الأوّل من الدّستور على أنّ " تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة الإسلام دينها, والعربية لغتها والجمهوريّة نظامها. لا يجوز تعديل هذا الفصلّ".

يبدو هذا الفصل الأوّل في ظاهره نافيا لمبدأ فصل الدين الإسلامي عن الدّولة غير أنّ مداولات المجلس الوطني التأسيسي المرتبطة به والّتي صاحبها الكثير من الجدل اعتبرت أنّ هذا الفصل الّذي هو نفس الفصل الأوّل من دستور 1959 مع إضافة جملة " لا يجوز تعديل هذا الفصل" هو فصل توافقي منذ تأسيس دولة الاستقلال لذلك من الحكمة المحافظة عليه ضمانا لوحدة الشعب التونسي. غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو انّ ورود الفصل الثاني المقرّ صراحة بالدّولة المدنيّة بالإضافة إلى العديد من الفصول الأخرى ذات المنحى العلماني يؤكّد ترجيح اتّجاه الدّولة المدنية دون إلغاء الدّين الإسلامي عنصرا أساسيا للهويّة.

في سياق متّصل وفي إطار هذا المنحى العلماني فقد وقع التنصيص على مبدأ المساواة بين المرأة والرّجل في الفصل 21 " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات, وهو سواء أمام القانون من غير تمييز..." تمّ إقرار هذا الفصل بعد جدل كبير وضغوطات كبيرة من الجمعيّات النسويّة والتنظيمات المتعاطفة , جاء هذا التنصيص بشكل واضح وغير قابل للتأويلات ممّا سمح للمضيء قدما في اتّجاه المساواة الكاملة من خلال إلغاء شرط الإسلام في زواج التونسية من أجنبي وطرح مشروع المساواة في الإرث من قبل رئاسة الجمهورية (خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 13 أوت 2017). تلقّفت التنظيمات النسوية والعديد من الجمعيات الأخرى هذه المبادرة وحاولوا نقلها الى الفضاء العمومي من خلال تنظيم مظاهرات تطالب بتنفيذ

هذه المبادرة وفي المقابل برزت بعض الفعاليات المندّدة بهذا المطلب مستندة إلى عدم جواز مخالفة النصّ القرآني ولكنّها كانت محتشمة بالمقارنة مع الفعاليات المعارضة.

خاتمة

انّ أهمّ خاصّية من خصائص الحراك الثّوري الّذي عرفته تونس ابتداء من 17 ديسمبر2010 هي التّلقائية وغياب المرجعيّات الإيديولوجية وقد كان لهروب الرّئيس المخلوع في 14 جانفي 2011 الاثر الحاسم في تدشين مرحلة جديدة تهدف الى تجسيم المشروع الثوري الّذي كان رهانا جوهريّا للشعب التّونسي الّا أنّ الحسابات الحزبية الضيّقة من ناحية والانقلابات الاجتماعية من ناحية أخرى عطّلا إلى حدّ كبير تحقيق هذا المشروع رغم بعض النّجاحات التي تتمثّل أساسا في ارساء مسار ديمقراطي لعلّ ابرز مظاهره اصدار دستور جانفي 2014.

يبدو أنّ مسار وضع دستور الجمهورية الثانية في تونس قد تجاوز المتطلّبات القانونية المتعارف عليها ليشكّل زخما مجتمعيّا شاركت في تشكيله مختلف القوى السياسية والاجتماعية المنتظمة وغير المنتظمة غير أنّ ما تجدر الاشارة اليه في هذا السياق هو اندراج فئات واسعة من المواطنين الذين يفتقرون الى الحدّ الأدنى من الوعي بالمسائل الدستورية في سياق الجدل العمومي ممّا ساهم في بروز تيّارات سياسية استفادت من هذه الشعبوية لتحقيق مكاسب انتخابية.

قائمة المراجع

1) علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، تونس، سراس للنّشر,1999، ص87.

2) أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، المنشورات الجامعية التونسية،1991، ص58.

3) عبد الفتاح عمر، الوجيز في القانون الدستوري، تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1987، ص330.

4) الأزهر بوعوني، الأنظمة السياسية، تونس، مركز النشر الجامعي، 2002، ص183.

5) Jean Ganiage.les origines du protectorat , Tunis, MTE , 1968, p74.

6) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1993,ص41.

7) مراد مهنّي، الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي *الإسلامي الحديث*، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان2011، جامعة ورقلة، ص 317.

8) عبد الباقي الهرماسي, المجتمع والدولة في المغرب العربي", بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيةَ، 1992، ص13.

9) محمّد نجيب بوطالب، القبيلة التونسية بين التغير والاستمرار، تونس، منشورات كلّية العلوم الانسانية والاجتماعية، ،2002، ص211.

10) الأزهر الماجري، لثّورة التونسية 17ديسمبر: في جدليّة التحرّر والاحتواء، تونس، المغاربية للطّباعة والإشهار،2011، ص79.

11) Pierre Bourdieu, la représentation politique : éléments pour une théorie du champ politique *Actes de recherches en sciences sociales* n° 36-37, Paris ,1981, p p 17-19.

12) مراد مهنّي، فعاليّات المجتمع المحلّي والثّورة التّونسيّة، قراءة في تجارب اللّجان المحلّية لحماية الثّورة، المؤتمر الخامس والثلاثون لمنتدى الفكر المعاصر، تونس، مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2012، ص160.

13) Bourdieu, Pierre choses *dites*, Paris, Minuit, 1987, p160.

14) طارق الكحلاوي، طارق. ثورة طور الانجاز، مجلّة الآداب، العدد59، بيروت, 2011، ص ص14-.15.

15) الأزهر الماجري، مرجع سابق، ص80.

16) مراد مهنّي، مرجع سابق, 2012, ص 190.

17) حسيب، خير الدّين حسيب، حول الحاجة إلى كتلة تاريخيّة تجمّع التيّارات الرّئيسيّة للأمّة مع اشارة خاصّة الى حالة العراق، المستقبل العربي, العدد336 , بيروت,2007، ص ص 21-22.